

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## كي تكون شهادات الإيداع تنافسية

علي محمود محمد

أخيراً، بدأت السياسة النقدية في سورية تنحو منحى تغطية العجز بالطريقة التي لا تسبب تضخماً، وذلك على غرار ما يقوم به الإصدار النقدي الذي يسبب تضخماً في حال عدم تناسبه مع حجم الناتج المحلي الإجمالي.

الجديد اليوم هو العمل فعلياً بالأدلة القديمة الجديدة «شهادات الإيداع» التي وافق مجلس الوزراء على إصدارها بالقطع الأجنبي قائلًا إنها «ذات عوائد تنافسية» بغية استقطاب أموال السوريين في الداخل والخارج وإعادة ضخها في الاقتصاد الوطني، وهنا نستوقفنا نقطتان: أولاً، «نظرياً» أن طرح شهادات الإيداع بالقطع الأجنبي هو طرح مهم حيث من شأنه توفير السيولة النقدية بالقطع الأجنبي واستقطاب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية ما ينعكس إدارة أفضل للسيولة خاصة مع العمل بنظام الشهور الإجمالية السوري (SYGS) وذلك بالتزامن مع الاستقرار الواضح في سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار منذ أكثر من سنة ومع الانفراجات الأمنية وعودة أغلبية الجغرافيا السورية لسيطرة الدولة.

أما النقطة الثانية فتخص العوائد التنافسية التي تحدث عنها وزير المالية مأمون حمدان التي قال إنها حدود ٤,٢٥٪ للإصدار الأجنبي، وذلك من دون أن يحدد أجل الشهادات التي سيتم لها هذا العائد، فهذا لا بد من التذكير بواقع القوائد على ودائع القطع الأجنبي في دول الجوار السوري بغية الإحاطة بالحكم على مصطلح «عوائد تنافسية»، فمثلاً نلاحظ أن لبنان يمنح فوائد على الودائع بالدولار أعلى من السعر المعلن عنه على شهادات الإيداع المزمع طرحها حيث إنها في لبنان بحدود ٤,٦٧٪. بحسب مصرف لبنان المركزي وتقول بعض الأوساط إنها تتجاوز في بعض الصراف ٦٪، بينما يبلغ الحد الأعلى لسعر الفائدة على الدولار في المصارف الأردنية ٢,٤٩٪ وكذلك في تركيا التي تبلغ في حدها الأعلى ٣,٢٨٪، إلا أن التحويل الأكبر هو على الأموال السورية في لبنان كونها معطلة عن أي نشاط إنتاجي أو صناعي على غرار باقي الدول، ومن ثم فإن كان السعر المعلن من وزير المالية هو كيبالون اختياراً فيما يخص الإصدار الأجنبي فهذا شيء جيد على أن يؤخذ بالحسبان سعر الفائدة في الجوار السوري كي تصبح هذه الشهادات ذات عوائد تنافسية كما صدر عن مجلس الوزراء.

من ناحية أخرى، فإن قابلية هذه الشهادات للتداول في سوق دمشق للأوراق المالية سوف تدعم استقرار السيولة المصرفية على المدى المتوسط وتسهم في خلق وعاء استثماري جديد وأدوات جديدة على صعيد إدارة السيولة، وهنا يمكن التنويه بأنه من الجيد أيضاً أن تصدر الشهادات بغير تناسب وكل شرائح المجتمع السوري في الداخل والخارج بغية تلبية جميع مطالباتهم وتحقيق الغاية المرجوة منها، ألا وهي تجميع السيولة النقدية، كما أن توزيع الاحتفاقات على فترات منتظمة من ٣ أشهر إلى خمس سنوات، مع إمكانية تمديدها مثلاً يسهم في استقرار السيولة وتنظيمها، فالحاجة الآن مع البدء بمرحلة إعادة الإعمار هي للشهادات الأطول مدة وذلك لتمويل إعادة إعمار البنى التحتية والأساسية.

ختاماً، إن ربط هذا الطرح مع شرط رصيد المكوث الذي وضعه المصرف المركزي لنح التسهيلات المصرفية من شأنه تشجيع المجتمع على شراء هذه الشهادات وفتح حسابات مصرفية والتحول تدريجياً نحو ثقافة التداول في البورصة وثقافة الإيداع وتخفيف النقد المتداول في السوق مع إمكانية حصولهم على تسهيلات ائتمانية واستهلاكية عند حاجتهم لذلك، والمحصلة ستكون أرقاماً أكثر دقة للسيولة النقدية في سورية وسياسات دقيقة تستهدف أرقاماً واضحة.

## المحور الاقتصادي

انخفضت كمية استهلاك المواطن السوري من السلع والخدمات إلى النصف تقريباً في العام ٢٠١٦، مقارنة بما كان يستهلكه في العام ٢٠١١، وذلك نتيجة ظروف الحرب وتداعياتها الاقتصادية التي أثرت بشكل ملموس في المستوى المعيشي والمستويات الفقر في البلد. بالأرقام التقديرية، بلغ وسطي إنفاق الفرد الواحد على الاستهلاك نحو ٧٠ ليرة سورية في العام ٢٠١٦، والأسعار الثابتة للعام ٢٠١٠، أي بمعزل عن التضخم وأثره، في حين بلغ نحو ١٤٢,٧ ليرة سورية في العام ٢٠١١، وهو أعلى رقم مسجل منذ العام ٢٠٠٠ (بدء فترة الدراسة للبيانات الواردة في المجموعات الإحصائية التي ينشرها المكتب المركزي للإحصاء)، أي أن الرقم انخفض نحو ٥١٪ خلال سنوات الحرب.

وبأخذ التضخم في الحسبان، تتضح المشكلة أكبر، إذ إن نصف سلة السلع والخدمات التي أصبح يستهلكها المواطن في العام ٢٠١٦، والتي كانت تكلفه ٧٠ ليرة بأسعار سنة الأساس (٢٠٠٠) أصبحت تكلفه نحو ٨٠٦,٧ ليرات سورية، بما يعادل ١,١٧٥ دولار أمريكي (على أساس سعر صرف وسطي ٤٦٠ ليرة للدولار)، ويحذف نحو ١٠٪ تنفق على ما أصبح سلع وخدمات لما سوف نسميه «الرفاهية» بمعنى غير الضروري للبقاء متضمنة (الإنفاق على الطعام والفنادق والثقافة والأجهزة المنزلية والتبغ والمشروبات الكحولية... الخ)، يمكننا الاقتراب مما ينفقه المواطن على الغذاء والصحة والتعليم والنسب وخدمات المنزل والصيانة... وغيرها، وهو نحو ٢٢٦ ليرة سورية، وذلك بالاعتماد على تفكيك المواد والخدمات في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المكتب المركزي للإحصاء، وهذا ما يعادل ١,٥٨ دولار أمريكي، علماً بأن البنك الدولي حدد خط الفقر العالمي بمعدل إنفاق ١,٩ دولار يومي للفرد.

## إنفاق الأسرة والحكومة

تأسيساً على ما سبق، فإن الأسرة السورية (بوسطي ه الشخص) أنفقت يومياً ٤٠٣,٥ ليرة سورية على استهلاك السلع والخدمات، بما فيها «الرفاهية»، في العام ٢٠١٦، بما يعادل ١٢١ ألف ليرة سورية في الشهر، وباستثناء نسبة ١٠٪ للرفاهية، تكون الأسرة

أنفقت نحو ٣٦٣,٠ ليرة يومياً، ما يعادل ١٠٨٩٠,٠ ليرة شهرياً، وسطيًا، على اعتبار عدد السكان ٢١,٣ ملايين نسمة، كما هو مقدر في مكتب الإحصاء.

علماً بأن الوسطي يتجاهل التفاوت في مستويات الدخل الإنفاق بين الأسر، إذ هناك أسر تنفق أكثر بكثير من هذا الرقم، مقابل أسر تنفق أقل منه بكثير.

مقابل ذلك، لم يشهد الإنفاق الحكومي على الاستهلاك انخفاضاً ملموساً، كما حال إنفاق المواطنين (الإنفاق الخاص)، بمعزل عن التضخم وأثره، إذ بينت إحصائيات وتقديرات المجموعة الإحصائية ٢٠١٧ أن الحكومة أنفقت أكثر من ٢٥٢,٣ ملايين ليرة سورية في العام ٢٠١١ على الاستهلاك، والأسعار الثابتة (سنة أساس ٢٠٠٠)، في حين أنفقت بنحو ٢٣٨,٣ مليون ليرة في العام ٢٠١٦، بانخفاض نحو ٥,٦٪ فقط، وبأخذ التضخم في الحسبان، باستخدام إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية، تكون الحكومة قد أنفقت على الاستهلاك نحو ١٠٢٤,٤ مليار ليرة سورية، وهو ما يشكل نحو ٦٩,٧٪ من الإنفاق الجاري المقدر (١,٤٧٠ مليار ليرة سورية (من أصل ١٩٨٠ مليار ليرة إجمالية اعتماداً الموازنة).

بهذا الشكل يكون إجمالي ما تم إنفاقه على سورية على

## بناءً على الأرقام الرسمية:

## الأسرة السورية أنفقت ٣٦٣٠ ليرة وسطيًا في اليوم خلال ٢٠١٦

## ٤٦,٨ بالمئة خسارة الإنتاج مقارنة بالعام ٢٠١١ وفق سعر المنتج



زيادة أكثر من ١٠٦٪ عن قيمة ما أنتج في العام ٢٠١١، علماً بأن ما أنتج حقيقة في العام ٢٠١٦ يعادل ٥٣,١٥٪ مما أنتج عام ٢٠١١، لكن ارتفاع الأسعار رفع قيمتها بالأسعار الجارية.

بناءً على تلك الأرقام، يبلغ وسطي ما أنتج يومياً عام ٢٠١٦ بالأسعار الجارية نحو ٣١,٧ مليار ليرة سورية (سعر المنتج)، ليبلغ نصيب الفرد من هذا الإنتاج ١٤٨٨ ليرة سورية يومياً.

أما إجمالي الناتج المحلي، فبلغ نحو ٥٦٩٧ مليار ليرة عام ٢٠١٦، وذلك بعد إقطاع نحو ٥٠,٧٥٪ من قيمة الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية لتكلفة الاستهلاك الوسيط (قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمات التي دخلت في العملية الإنتاجية: مواد خام وقطع غير ومحروقات وكهرباء وماء وبدلات استنحار ورسوم وضرائب على الإنتاج... الخ)، إذ بلغ الاستهلاك الوسيط ٥٨٧١,٥ مليار ليرة، في حين كان الاستهلاك الإجمالي ١٤٢٪ فقط من الإنتاج عام ٢٠١١، أي أن النسبة ارتفعت بنحو ٢١٪ عام ٢٠١٦ مقارنة بالعام ٢٠١١، وهذا ما يؤشر إلى انخفاض معدل القيمة المضافة في الإنتاج خلال الحرب، إذ إن القيمة المضافة تعني الإنتاج مخصصاً منه الاستهلاك الوسيط، ورقمياً يساوي إجمالي الناتج المحلي (GDP).

استهلاك السلع والخدمات كافة تصنيفاتها خلال العام ٢٠١٦ نحو ٧٢٩٦,٤ مليارات ليرة سورية (تعادل ١٥,٨٦ مليار دولار أمريكي)، ٨٦٪ منها (نحو ٦٢٧٢ مليار ليرة تعادل ١٣,٦٣ مليارات دولار أمريكي) أنفقها المواطنون، و١٤٪ (١٠٢٤,٤ مليار ليرة تعادل ٢,٢٢ مليار دولار أمريكي) أنفقها الحكومة.

في المقابل، انخفض إجمالي ما أنفق على الاستثمار المحلي (التكوين الرأسمالي الثابت) بنحو ٥٦٪ في العام ٢٠١٦، مقارنة بالعام ٢٠١١، إذ أنفق القطاعين العام والخاص نحو ٣١٠,٥ مليارات ليرة سورية (بالأسعار الجارية) عام ٢٠١٦، علماً بأن تقديرات الإنفاق الحكومي الاستثماري في الموازنة بلغت ٥١٠ مليار ليرة، في حين تم إنفاق نحو ٧٠٣,٦ مليار ليرة في العام ٢٠١١.

## الإنتاج والتأنيق

خسر الاقتصاد السوري نحو ٤٦,٨٥٪ من إجمالي الإنتاج في العام ٢٠١٦، مقارنة بالعام ٢٠١١، وذلك وفق سعر المنتج، وبالأسعار الثابتة (سنة أساس ٢٠٠٠) لاستبعاد أثر التضخم. أما بحسب أثر التضخم، فيلاحظ أن قيمة إجمالي ما أنتج عام ٢٠١٦ بلغت ١١٥٦٨,٥ مليار ليرة سورية (١١,٥٧ ترليون ليرة تقريباً)، بأسعار السوق الجارية،

## ١٩٨ مليار ليرة إجازات استيراد في اللاذقية خلال ٦ أشهر

## صالح حميدي

منحت مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية في اللاذقية إجازات وموافقات استيراد بقيمة حوالي ١٩٨,١ مليار ليرة سورية شملت ١٥٦٥ إجازة وموافقة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨ وذلك بحسب تقرير حصلت الوطن على نسخة منه.

وبحسب بيانات المديرية (حصلت «الوطن» عليها) توزعت الإجازات والموافقات على قطاعات التجارة والصناعة، وبلغت حصة قطاع التجارة للقطاع الخاص ١٣٦٧ إجازة وموافقة استيراد بقيمة نحو ١٧٩ مليار ليرة وعلى قطاع الصناعة ١١٤ إجازة وموافقة استيراد بقيمة ١٥,٧ مليار ليرة وعلى السيارات ٨٣ موافقة وإجازة استيراد بقيمة ٣,٣ مليارات ليرة، وعلى السياحي إجازة استيراد واحدة بقيمة ٥٤ مليون ليرة.

وبحسب مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية في اللاذقية فإن الموافقات

والإجازات الممنوحة توزعت على القطاع الخاص والقطاع التجاري وكذلك القطاع الصناعي إلى جانب السيارات وكذلك القطاع السياحي وقد تضمنت موافقات وإجازات الاستيراد مواد متنوعة مثل قطع التبدل والمحركات المستعملة والجديدة وأجهزة الإنارة واللمبات والأخشاب بأنواعها والأسمدة والبذور الزراعية والزيوت والأدوية البشرية والمواد العلفية.

وعلى مستوى آخر شملت الإجازات والموافقات الأقمشة والورق والسيراميك والورق المقوى ومضخات الماء والحيبيبات البلاستيكية والأسلاك المعدنية وأدوات المائدة والعدد اليدوية والألعاب وعربات الأطفال كما شملت الموافقات والإجازات المكيفات المنزلية والنمر وزيت النخل والسادات والأغطية البلاستيكية والمواد الفولاذية وعجينة السيليلوز والمركبات وحزازات ورق ميلامين والإطارات المطاطية والشاحنات والرووس القاطرة المستعملة والجرارات الزراعية الجديدة والمزروعات الزراعية والحصادات الزراعية المستعملة وتجهيزات ولوازم

## المدن الصناعية تدرس إقامة مناطق تطوير عقاري



تطوير عقاري في بقعتي الشيخ زيات والشيخ نجار وهي تفي حاجة المدينة خلال خطة متوسطة المدى لمدة خمس سنوات لتكون قادرة على تخديم المدينة ضمن هذه المدّة. ونوه عجان إلى أن مدينة الشيخ نجار الصناعية تبعد عن مركز مدينة حلب ١٥ كم ولكن هناك عمال يقفون في أطراف حلب وسيكون من مصلحة أصحاب المعامل أن يكون سكن العمال قريباً من المعامل، مشيراً إلى أن دراسة آليات التخصيص تقوم على بحث كافة الخيارات، سواء كان الصناعي يربد نظاماً عمرانياً بحيث يحصل على مقسم سكني وهو يقوم بالبناء عليه أو أنه يربد شققاً سكنية جاهزة أو من يربد التملك الإيجار وهذه الخيارات تتم دراستها حالياً للوصول إلى نظام تخصيص السكن ضمن المدينة بما يرضي الجميع ويكون بمصلحة المدينة والصناعيين.

٩٨ هكتاراً وتم تقسيمها إلى ٦ مناطق تطوير عقاري تتراوح مساحتها بين ٤,٦ هكتارات وحتى ٢٠ هكتاراً والهدف من تقسيمها إلى مساحات صغيرة هو جذب استثمارات شركات التطوير العقاري المحلية والأجنبية للعمل ضمن إمكانياتها، وبنفس الوقت لتكون تجربة رائدة في المدينة، وتم ترتيبهم وفق الأولويات طرحين للتطوير، حيث تهدف إدارة المدينة للدخول في شركات مع شركات التطوير العقاري لإقامة هذه المشاريع. وبين أن التحضير بدأ للبيعة رقم واحد بمساحة ٤,٦ هكتاراً وهي أملاك دولة ويتم نقلها من دائرة أملاك الدولة في مديرية الزراعة لصالح المدينة الصناعية. أما المنطقة الثالثة فهي كرف صغير بمساحة ٤٠٠ هكتار، وسوف تكون منطقة احتياط للعمل عليها لاحقاً إن كان للتوسع الصناعي أو للتوسع السكني، حيث إن المدينة الصناعية يكفها حالياً تنفيذ مشاريع

## علي محمود سليمان

كشف مدير عام مدينة الشيخ نجار الصناعية في حلب جازم عجان لـ«الوطن» أن المدينة الصناعية تدرس حالياً إقامة مناطق تطوير عقاري ضمنها، وذلك بهدف تأمين السكن الصناعي باعتبار تجربة المدن الصناعية في مجال السكن منها القديم كمدينة عدرا الصناعية ومنها الحديث كمدن حسياء والشيخ نجار.

وأوضح أن الاجتماع الأخير الذي عقد مع وزير الإدارة المحلية والبيئة حسن مخلوف ومراءه المدن الصناعية تم البحث فيه حول مناطق السكن في المدن الصناعية وتفعيلها وطرحها كمناطق تطوير عقاري، وتم تحديد مهلة شهر لإعداد نظام خاص بالسكن ونظام التخصيص والبناء وألية المباشرة لكل مدينة على حدة، كما تمت مناقشة إن كانت القوانين توفر بدلات الاستملاك كما هو القانون رقم / ١٠ / الذي يسمح بإشراك المالكين في الأراضي المستمثلة لصالح المدينة.

وبخصوص الشيخ نجار الصناعية أشار عجان إلى وجود ثلاث أراضٍ بمساحات مختلفة تصلح لتكون مناطق تطوير عقاري وهي منطقة الشيخ زيات بمساحة ٢٥٨ هكتاراً ومستملكة سابقاً لصالح المؤسسة العامة للإسكان، وقد باشرت المؤسسة بتلزييم الدراسات التنفيذية والتنظيمية ودراسات البنى التحتية لشركات دراسات وهي بمراحلها الأخيرة، وأن المؤسسة العامة للإسكان هي مطور عقاري فهي ستضع هذه المنطقة لتكون تطويراً عقارياً وسيتم دراسة آليات التخصيص مع إدارة المدينة وأولوياته، حيث إن الأولوية للمدينة تكون بالتخصيص للصناعيين، ولذلك سيكون إدارة المدينة الصناعية دور في التخصيص سواء للمناطق التي تملكها المدينة أو التي تديرها المؤسسة العامة للإسكان، وذلك بما يخدم واقع الصناعة بالمدينة الصناعية.

أما المنطقة الثانية فهي في الشيخ نجار بمساحة

## «تاميكو» تطالب بـ٥٠٠ مليون ليرة لمشروع السيرومات



## هنا غانم

العاملة للصناعات الهندسية أن شركاتها أنتجت خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي (٢٠١٨) بنحو ١٧,٤٥ مليار ليرة سورية، بزيادة عن الفترة نفسها من العام الماضي بنحو ٦,٢٤ مليارات ليرة، فيما وصلت مبيعاتها إلى نحو ١٨,٦١ مليار ليرة، بزيادة أكثر من ٨,٨ مليارات ليرة، مع بلوغ في المخزون نهاية حزيران الماضي نحو ٢,٧٥ مليار ليرة متراجعا بنحو ١,١٦ مليار ليرة.

وبحسب بيان صحفي للمؤسسة (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد قدرت أرباح المؤسسة خلال الفترة نفسها من العام الحالي بنحو ٧,٠٤٣ مليارات وبزيادة عن الفترة نفسها من العام الماضي بنحو ٥,٥٢٠ مليارات ليرة.

مدير عام المؤسسة زياد يوسف أوضح في تصريح صحفي أن تحسين نتائج المؤسسة مقارنة مع الفترة المماثلة يعود إلى تحسين ظروف عمل الشركات التابعة وتجاوز الكثير من الصعوبات الإنتاجية والتسويقية رغم الأضرار الكبيرة، منها أضرار مباشرة نتيجة تخريب وتدمير الإرهابيين مقرات ومعامل بعض الشركات، إلى جانب عدم الألات وصعوبة إصلاح بعضها نتيجة تداعيات الحرب الكونية والحصار الظالم على سورية، منوها بجهود ومبادرة عمال وإدارات الشركات لزيادة الإنتاج وتعدد جهات العمل والعقود المنفذة لمصلحة العديد من الجهات العامة وخاصة ما أسهم في الوصول إلى هذه النتائج التي تصب في خدمة الاقتصاد الوطني.

طلبت الشركة الطبية العربية (تاميكو) الجهات المختصة في وزارة الصناعة بزيادة اعتمادها المالية لمشروع السيرومات الذي كانت قد تقدمت بطلب عروض خارجية للمشروع لإقامته وإنشاء وتشغيل معمل السيرومات في محافظة اللاذقية بطاقة إنتاجية ١٥ مليون كيس سنوياً، وذلك ضمن الخطة

الاستثمارية للعام الحالي ٢٠١٨. وأكدت الشركة أنها بحاجة ماسة لتأمين سيولة مالية كافية للبدء بتنفيذ مشروع السيرومات من الخطة الاستثمارية للشركة لعام الحالي باعتبارها قدره ٥٠٠ مليون ليرة سورية، وفق ما تم الاتفاق عليه بخصوصه للتعاقد بالتراضي.

وأوضحت الشركة إن اللجنة الإدارية في تاميكو قد قررت التثبيت للعارض الفائز وهو شركة أبولو الهندية كما اقترحت اللجنة الدارسة للعروض. وضرورت استكمال إجراءات التعاقد والتصديق، طالبت الشركة بضرورة توفير السيولة المالية اللازمة لتنفيذ المشروع، نظراً لعدم رضا أي اعتمادات لازمة في خطة الشركة لعام ٢٠١٨ مع تأكيد إضافة الاعتماد إلى الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٨ لإنشاء معمل سيرومات، إضافة إلى المساعدة في تأمين مصدر التمويل المناسب لتوفير السيولة المالية اللازمة لتنفيذ المشروع وإضافة قيمة الآلات في خطة القطع الأجنبي. وفي سياق آخر، أظهر التقرير الإنتاجي والتسويقي للمؤسسة